

المناقصة رقم (١) لعام ٢٠١٠ م

بشأن توريد وتركيب ٥٠٠ كرسي جامعي أبو ثلاثة مقعد

الجهة: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

الفهرس

٣	المقدمة	
٤	الاعلان	القسم الأول
١٤-٥	الشروط العامة	القسم الثاني
١٨-١٤	الشروط الخاصة	القسم الثالث
٢٥-١٩	جدول المتطلبات (المستلزمات)	القسم الرابع
	١ . جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد ومكان التوريد.	
	٢ . جدول يبين قائمة بالخدمات التابعة (المكملة).	
	٣ . المواصفات الفنية.	
	٤ . جداول الأسعار.	
	٥ . الرسومات (بحسب انطباق الحالة).	
٣٥-٢٦	النماذج:	القسم الخامس
	- نموذج تقديم العطاء	
	- نموذج ضمان العطاء	
	- نموذج ضمان الأداء (حسن التنفيذ)	
	- نموذج تفويض المصنع	
	- نموذج ضمان الجودة	
	- نموذج إخطار قبول العطاء	
	- نموذج العقد	

مقدمة للوثائق النمطية للتعاقد على السلع البسيطة

ان الهدف من اعداد وثائق نمطية للتعاقد على السلع البسيطة (المشتريات) هو توحيد الوثائق التي سيتم استخدامها في كافة الجهات الخاضعة لاحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية وتعزيز الشفافية والعدالة والمساواة لايجاد منافسة حقيقية للحصول على عطاءات مكتملة ومستجيبة لكافة التعليمات والشروط والمواصفات المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة.

إلى جانب ذلك يستفاد من تصميم هذه الوثائق مايلي:

- ١- تبسيط مهمة صاحب العمل في اعداد وثائق المناقصة لكل عملية شراء على حدة بما يتوافق مع طبيعة ونوعية السلع المطلوب شرائها.
 - ٢- اختصار وتخفيض الوقت اللازم لكلا من المشتري (اثناء اعداد وثائق المناقصة) والمورد (من خلال اعداد وتقديم العطاء المناسب).
 - ٣- تسهيل مهمة المشتري اثناء عملية التقييم ومقارنة العطاءات وارساء العقد.
- تتكون الوثائق النمطية للتعاقد على السلع البسيطة من التالي:

القسم الأول:- الإعلان.

القسم الثاني:- الشروط العامة.

القسم الثالث:- الشروط الخاصة.

القسم الرابع:- جدول المتطلبات (المستلزمات)

(أ) جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد ومكان التوريد؛

(ب) جدول يبين قائمة بالخدمات؛

(ج) المواصفات الفنية؛

(د) جداول الاسعار؛

(هـ) الرسومات (بحسب انطباق الحالة).

القسم الخامس:- النماذج

(أ) نموذج تقديم العطاء.

(ب) نموذج صيغة ضمان العطاء.

(ج) نموذج صيغة ضمان الأداء.

(د) نموذج ضمان الجودة.

(هـ) نموذج اخطار قبول العطاء. نموذج العقد. - وبالتالي لا تعتبر وثيقة المناقصة

قانونية ما لم يتم استخدام الوثائق الرسمية الصادرة من قبل وزارة المالية.

(القسم الأول)

إعلان

المنافسة العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٠ م

تعلن جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا عن رغبتها في إنزال المنافسة العامة رقم (١) لعام ٢٠١٠ م لتوريد وتركيب ٥٠٠ كرسي جامعي أبو ٣ مقعد (مصدر التمويل: موازنة الجامعة

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المنافسة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي : جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا - إدارة المشتريات والمخازن - فوه - الإنشاءات سابقا لشراء واستلام وثائق المنافسة نظير مبلغ وقدره (خمسة آلاف) ريال يمني لا ترد - وآخر موعد لبيع الوثائق هو تاريخ ٨ / ٣ / ٢٠١٠ م .

يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المنافسة، واسم مقدم العطاء، وفي طيه البيانات التالية:

١. ضمان بنكي غير مشروط بمبلغ مقطوع قدره (٢٥٠,٠٠٠) (مائتان وخمسون ألف ريال يمني) ، صالح لمدة (تسعون يوما) من تاريخ فتح المظاريف، أو تقديم شيك مقبول الدفع.
٢. بطاقة ضريبية سارية المفعول.
٣. شهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول.
٤. البطاقة الزكوية سارية المفعول.
٥. البطاقة التأمينية سارية المفعول.
٦. شهادة مزاوله المهنة سارية المفعول.
٧. شهادة تسجيل وتصنيف.

ويجب تقديم الوثائق إلى إدارة / قسم المشتريات والمخازن في الجهة المعنية / الجهاز التنفيذي في الوحدة الإدارية ، وآخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة ١١ من يوم السبت الموافق ١٣ / ٣ / ٢٠١٠ م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد سيتم إعادتها مغلقة كما هي. وسيتم فتح المظاريف في مكتب رئيس الجامعة بحضور المتقدمين أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

٨. يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المنافسة الاطلاع على وثائق المنافسة قبل شراؤها وذلك خلال الدوام الرسمي من تاريخ نشر هذا الإعلان وحتى يوم الإثنين الموافق ٨ / ٣ / ٢٠١٠ م.

(القسم الثاني)

الشروط العامة للمناقصة

١- مقدموا العطاءات:

١-١ هذا الإعلان مفتوح لجميع الموردين المؤهلين والقادرين على تنفيذ العقد طبقاً للإجراءات القانونية المحددة في قانون المناقصات ولائحته التنفيذية، مصدر التمويل، ووصف العمل المطلوب تنفيذه موضح في الشروط الخاصة

٢-١ تعتبر دولة إسرائيل دولة غير مؤهلة وغير معتمدة كمصدر.

٢- المبادئ الأخلاقية

١-٢ يجب على جميع الموردين مراعاة أرفع معايير الأخلاق خلال حصولهم على عقود التوريد وتنفيذها:

وتعرف لأغراض هذه الأحكام، الألفاظ التالية كما يلي:

أ) عبارة "ممارسة أعمال الرشوة" تعني عرض /منح/تلقّي/أو السعي للحصول على شئ ذو قيمة للتأثير على تصرفات موظف رسمي بغرض الحصول على العقد أو تنفيذه؛

ب) عبارة "ممارسة التدليس" تعني تحريف الحقائق للتأثير على عملية الشراء للحصول على العقد أو تنفيذه للإضرار بالمشتري / كما تعني التواطؤ بين مقدمي العطاءات (قبل أو بعد تقديم العطاءات) لتحديد مستويات مصطنعة وغير تنافسية للأسعار ولحرمان المشتري من مزايا المنافسة الحرة المفتوحة ومن أمثلة السلوك الغير أخلاقي مايلي:

١- عدم الالتزام بأعلى معايير الشرف والنزاهة في كل المعاملات والتصرفات؛

٢- الكشف عن معلومات أو عدم المحافظة على سرية ودقة المعلومات قبل واثناء تنفيذ العقد؛

٣- التعامل مع موظفي الدولة بغرض ترتيبات معينة تحول دون اجراء المنافسة العادلة

٤- منح اي هبات لموظفين يعملون مع الحكومة؛

٥- القيام بدعوة موظفي الحكومة لضيافة معينة.

٦- مناقشة اجراءات عملية الشراء مع أي موظف، على نحو خارج عن القواعد والإجراءات الرسمية الخاصة بعمليات المشتريات؛

٧- القيام بإتلاف أي وثائق رسمية، أو الضرر بها، أو إعادها أو تغييرها بطريقة غير سليمة؛

٨- منح المال أو السفر أو تسلّم، هدايا، أو خدمات، أو تخفيضات أو أي شيء ذو قيمة مادية لموظفين يعملون مع الحكومة؛

٩- الطلب من أي موظف في أي جهة من جهات الحكومة، القيام بأي مخالفة لأي قاعدة من قواعد المشتريات العامة أو أي إجراء من إجراءاتها؛

ج) رفض اقتراح إرساء العطاء إذا ثبت أن مقدم العطاء الموصى بإرساء المناقصة عليه انخرط في ممارسات تنطوي على الرشوة والتدليس خلال المنافسة للفوز بالعقد المعني؛

د) إذا ثبت للمشتري في أي وقت ان المورد قد مارس الرشوة أو التدليس في المنافسة سيتم الاعلان بأنه غير مؤهل للاشتراك في أي مناقصة بصورة نهائية أو لفترة محدودة واتخاذ الاجراءات طبقاً لهذه لتعليمات وشروط المناقصة وإذا تطلب الامر سيتم الرفع به إلى الجهة المختصة لادراجه ضمن القائمة السوداء.

٣- القانون الواجب التطبيق:

١-٣ القوانين اليمنية النافذة التي يرجع إليها في تطبيق شروط العقد.

٤- الوثائق المطلوب تقديمها من قبل مقدم العطاء لإثبات الأهلية:

٤-١ على جميع المشاركين في المناقصة تقديم الوثائق التي تؤكد قدرتهم على التوريد بحيث تتضمن مايلي:

أ- بطاقة ضريبية سارية المفعول (على المتناقصين الأجانب الذين لا تقومون بأي أعمال في اليمن عليهم تقديم نسخة من وثائق التسجيل لضريبة القيمة المضافة من بلدانهم)
ب- بطاقة تأمينية، سارية المفعول (تطلب بطائق التأمين فقط من الشركات التي لديها عمال في اليمن و التي يحق لها الاستفادة من العوائد المقدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في اليمن)

ج- شهادة تسجيل وتصنيف سارية المفعول (في حالة إرساء العقد وإذا لم تكن الشركة التي فازت بالمناقصة مسجلة حينها سيطلب منها تقديم إثبات تسجيلها في الجهات ذات العلاقة في اليمن وذلك كمطلب لتنفيذ العقد)

٤-٢ يجب على المورد تقديم الوثائق التالية:

أ) تفاصيل حول العقود السابقة لإثبات أنه قد تم انجاز ما لا يقل عن مناقصتين مشابهة خلال السنتين الماضيتين بحد أدنى، بما في ذلك أسماء الجهات التي قامت بالشراء والقيمة ومستوى الأداء؛
ب) تقديم ما يثبت القدرة على تنفيذ خدمات ما بعد البيع (الصيانة وقطع الغيار) إذا ما تطلبت طبيعة ونوعية عملية الشراء؛
ج) معلومات عن أي منازعات قضائية (حالية أو خلال الثلاث سنوات الماضية) يكون مقدم العطاء طرفاً فيها وكذا الأطراف المختصة والقيمة موضوع النزاع.

٥- أسعار العطاء

٥-١ يجب أن يكون السعر الاجمالي للعطاء المقدم من المورد شاملاً للتوريد والتركيب في الوقت الأماكن التي تحددها الجامعة وجميع الضرائب والجمارك والرسوم الأخرى والنقل والتأمين وغيرها من المصاريف الأخرى الواجب سدادها حتى وصولها إلى مخازن الجامعة أو الموقع النهائي المحدد من قبل الجامعة ؛

٥-٢ يجب أن تكون تكلفة العقد شاملة لجميع التوريدات المطلوبة والمحددة في جدول اسعار الاصناف (التوريدات) وإذا كانت هناك حاجة لقيام المورد للتعديل في عطائه فيجب أن يتم ذلك قبل موعد فتح المظاريف وبصورة منفصلة عن جدول الاسعار المسلم ضمن وثيقة المناقصة؛

٣-٥ الأسعار والفئات المقدمة من مقدم العطاء يجب أن تكون ثابتة خلال فترة تنفيذ العقد ولن تخضع للتعديل مهما كانت الأسباب.

٦- تقديم العطاءات

١-٦ يتم إعداد وتقديم العطاء وجميع المراسلات والوثائق المتعلقة بالعطاء والمتبادلة بين مقدم العطاء والمشتري كتابة باللغة العربية ما لم تنص الشروط الخاصة على لغة إضافية أخرى؛

٢-٦ قبل التقدم بالعطاءات يجب على المشاركين في المناقصة دراسة الوثائق جيداً كما يحق لهم الاستفسار أو طلب التوضيح عن أي معلومات قبل فتح المظاريف، وبشرط تقديم طلب بهذه الاستفسارات خطياً خلال الفترة دون تحديد المصدر المسموح بها في الشروط الخاصة وسيقوم المشتري بالرد عليها خطياً وتعميمها على جميع المتقدمين؛

٣-٦ سيقوم المشتري بتوضيح ما إذا كانت طبيعة عملية الشراء تسمح بالتقدم بعطاءات على أساس مجموعات متجانسة وذلك في الشروط الخاصة؛

٤-٦ وثائق العطاء؛

تتكون مستندات العطاء من الوثائق التالية :

(أ) الاعلان؛

(ب) الشروط العامة ؛

(ج) الشروط الخاصة ؛

(د) جدول المتطلبات (المستلزمات):

١. جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد ومكان التوريد؛

٢. جدول يبين قائمة بالخدمات؛

٣. المواصفات الفنية؛

٤. جداول الاسعار؛

٥. الرسومات (بحسب انطباق الحالة في الشروط الخاصة).

(هـ) جميع النماذج المرفقة؛

(و) العينات - اذا طلبت في الشروط الخاصة؛

(ز) الكاتلوجات - اذا طلبت في الشروط الخاصة؛

٥-٦ على المتناقص المشارك وضع العطاء في مظروف مغلق ومختوم عليه بالشمع الأحمر ومدون على المظروف البيانات التالية:

(أ) اسم وعنوان الجامعة كاملاً، اسم ورقم المناقصة، كما هو مبين في الشروط الخاصة؛

(ب) يكتب على المظروف لا يفتح قبل الساعة الحادية عشر من يوم السبت ١٣ / ٣ / ٢٠١٠م.

(ج) اسم وعنوان المشارك في المناقصة؛

د) تسليم العطاءات إلى العنوان المحدد في الشروط الخاصة.

٦-٦ أي عطاءات ترد بعد الموعد المحدد في الشروط الخاصة لتقديم العطاءات سيتم إعادتها إلى أصحابها بحالتها المسلمة؛

٧-٦ لا يجوز لأي مشارك التقدم بأكثر من عطاء في نفس المناقصة باسمه أو كشريك؛

٨-٦ كل ظواهر المحو، الكشط، الإضافات أو التغييرات الأخرى يجب التوقيع عليها بتوقيع أولي من قبل صاحب العطاء قبل تسليمه العطاء؛

٩-٦ لن يلتفت إلى أي ادعاء من مقدم العطاء بحصول خطأ في عطاءه إذا قدم بعد ميعاد وفتح أول مظروف.
٧- ضمان العطاء:

١-٧ يجب على مقدم العطاء تقديم ضمان بنكي بمبلغ مقطوع كما هو محدد في الشروط الخاصة كضمان عطاء من بنك مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني غير مشروط وغير قابل للإلغاء ساري المفعول لمدة لا تقل عن تسعون يوماً من تاريخ الإصدار وبحسب نموذج ضمان العطاء المرفق بهذه الوثائق أو شيك مقبول الدفع؛

٢-٧ العطاءات الغير مصطحبة لضمان العطاء أو مصطحبة لضمانات عطاء مشروطة أو غير ملتزمة بصيغة الضمان المحدد المرفق بهذه الوثائق سيتم استبعادها أثناء الفحص الأولي لأعمال التحليل والتقييم.
٨- مدة سريان العطاءات:

١-٨ يجب ان تكون العطاءات المقدمة سارية المفعول لمدة لا تقل عن ١٢٠ يوماً من ساعة وتاريخ فتح المظاريف.

٩- فتح المظاريف:

١-٩ سيتم فتح المظاريف طبقاً للإجراءات القانونية المحددة في قانون المناقصات ولائحته التنفيذية بحضور من يرغب من المشاركين او من يمثلونهم رسمياً في المكان والموعد المبين في الشروط الخاصة وإذا صادف يوم فتح المظاريف يوم راحة أسبوعية أو إجازة أو عطلة رسمية سيتم فتح المظاريف في يوم العمل التالي لذلك اليوم؛

٢-٩ سيتم إعادة العطاءات التي قدمت بعد آخر موعد لتقديم العطاءات وذلك لأصحابها كما هي.

١٠- تقييم العطاءات:

١-١٠ سيتم تقييم ومقارنة العطاءات المستوفية لضمان العطاء والوثائق المطلوبة في البنود رقم (٤)، (٧)؛

٢-١٠ سيتم استبعاد أية عطاءات مبنية على تخفيض نسبه مئوية أو مبلغ مقطوع ي لكونه عرضاً غير مستجيباً وعلى نحو مشابه، سيتم استبعاد أي عطاء ينص على تعديل للسعر، على أساس انه عطاء غير مستجيب؛

٣-١٠ سيتم الأخذ بأي تعديلات ترد على العطاءات الاصلية قبل آخر موعد لاستلام العطاءات؛

٤-١٠ سيتم مراجعة العطاءات لتصحيح أي أخطاء حسابية على النحو التالي:

أ) عندما يكون هناك تباين بين المبلغ المكتوب بالحروف والمبلغ المكتوب بالأرقام، سيتم الأخذ بالمبلغ المكتوب بالحروف؛

ب) عندما يكون هناك اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي السعر للوحدات، من خلال القيام بعملية ضرب لسعر الوحدة بالعدد/الكمية، يسود سعر الوحدة كما هو معروض في العطاء، إلا إذا رأت اللجنة أن هناك خطأ واضح في وضع الفاصلة العشرية في سعر الوحدة، ففي تلك الحالة يسود السعر الإجمالي لكل الوحدات في البند، كما هو مقدم في العطاء، ويتم تصحيح سعر الوحدة؛

ج) وضع أسعار للأصناف الغير مسعرة: عندما تكون هناك بنود غير مسعرة في بعض العطاءات، ولكنها وردت في عطاءات أخرى، يتم وضع أعلى أسعار مقدمة للأصناف من قبل أصحاب العطاءات الأخرى للأصناف الغير مسعرة أو الناقصة لغرض التقييم فقط. فإذا ارسيت عليه المناقصة فيعتبر أنه ارتضى المحاسبة على اساس اقل سعر مقدم من العطاءات المقدمة لهذه البنود او الأصناف؛

د) تعتبر كافة التصحيحات التي تمت، وفقاً للإجراءات المبينة في وثائق المناقصة ملزمة للمورد صاحب العطاء؛

١٠-٥ سيتم استبعاد العطاء المتجاوز لنسبة التصحيح المحددة بـ ٣% من قيمة العطاء قبل التصحيح؛

١٠-٦ إذا تبين للمشتري أثناء عملية التقييم المالي بأن العطاء المرشح بالفوز تضمن بنوداً أو بنوداً قدمت بأسعار مرتفعة مقارنة بالتكلفة التقديرية أو بالأسعار السائدة أو مقارنة بالعروض الأخرى المقدمة فإنه سيتم إخضاع هذا البند أو البنود إلى التحليل لمعرفة مبررات وأسباب هذا الانحراف وللمشتري الحق في طلب الإيضاحات من قبل المتناقص ومن ثم اتخاذ ما يراه مناسباً؛

١٠-٧ سيأخذ المشتري بعين الاعتبار أثناء عملية التقييم المالي في مرحلته النهائية الخصمات المرتبطة بتعدد الإرساء إذا ما كانت عملية الشراء سيتم إرساءها لأكثر من عقد؛

١٠-٨ أي شروط أو تحفظات لها قيم مالية سيتم تقييمها مالياً بغرض المقارنة والتقييم فقط؛

١١ - إرساء العطاء

١١-١ بعد تحديد العطاءات المستوفية والمستجيبة لوثائق المناقصة طبقاً للبند (١٠) سيتم إجراء التحليل الفني والمالي وإرساء العطاء على المتناقص الذي قدم أقل الأسعار المقيمة؛

١١-٢ تحتفظ الجهة بحق إلغاء المناقصة قبل أو بعد فتح المظاريف دون إبداء الأسباب للمتقدمين؛

١١-٣ سيتم إخطار المتناقص الذي أرسيت عليه المناقصة من قبل المشتري قبل انتهاء فترة سريان العطاء؛

١١-٤ يحق لمقدمي العطاءات الأخرى التي لم يحالفهم الحظ - طلب الإيضاح من قبل المشتري عن سبب عدم قبول عطائاتهم.

١١-٥ يحتفظ المشتري بحقه في أن يلغي المناقصة في أي وقت قبل ترسية العطاء دون أن يتحمل أية مسؤولية أو التزام تجاه أصحاب العطاءات أو عن الأسباب التي حملت المشتري على اتخاذ هذا الإجراء.

١٢- ضمان الأداء

١٢-١ يجب أن يوقع صاحب العطاء الفائز العقد وأن يقدم خلال موعد لا يتجاوز ١٥ يوماً من تسلم "إخطار قبول العطاء" ضماناً الأداء (على شكل ضمانات بنكية أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني باسم المشتري) وفقاً لنموذج ضمان الأداء المرفق بالوثائق بمبلغ لا يقل عن ١٥% من قيمة العقد. ويجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء وساري المفعول حتى توريد البضاعة وفحصها واستلامها كاملة وصدور محضر الفحص والاستلام الابتدائي غير مقرون بتحفظات.

١٣- التزامات المورد

١٣-١ على المورد الالتزام الكامل بتوريد كافة المواد طبقاً للمواصفات الفنية والأسعار التي على أساسها تم الإرساء وتنفيذ كافة الخدمات والالتزامات الأخرى المحددة في وثائق المناقصة؛

١٣-٢ يجب على المورد الالتزام الكامل بكافة الخدمات المطلوبة لما بعد البيع (الصيانة، توفير قطع الغيار، التدريب) إذا تم طلبها في الشروط الخاصة؛

١٣-٣ يجب على المورد الالتزام الكامل بضمان الجودة للمواد خلال الفترة المبينة في الشروط الخاصة؛

١٣-٤ يجب على المورد الالتزام بتسليم كافة الأدلة أو الكتالوجات أو الرسومات لما تم تنفيذه طبقاً للعقد على أن لا يتجاوز تسليم هذه البيانات شهر من الاستلام الابتدائي أو النهائي بحسب طبيعة ومتطلبات عملية الشراء.

١٤- التزامات المشتري

١٤-١ سيقوم المشتري بدفع مستحقات المورد مقابل قيمة المواد الموردة إلى الأماكن النهائية المحددة من قبل المشتري بشرط مطابقتها للمواصفات الفنية واستكمال إجراءات الفحص والاستلام.

١٥- الإخطارات

١٥-١ أي إخطار من أحد الطرفين (المشتري والمورد) إلى الآخر تنفيذاً لهذا العقد يجب أن يكون كتابياً، ويتم إرساله باليد، أو بالبريد أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني على عنوان الطرف الآخر المحدد في الشروط الخاصة وسيصبح الإخطار نافذاً بمجرد تسليمه أو في التاريخ المحدد فيه لنفاذه، أيهما أبعد.

١٦- وثائق العقد

١-١٦ تعتبر مجموعة الوثائق التي يتكون منها العقد مفسرا لبعضه البعض لكن اذا ظهر اي غموض او تعارض فيما بينها يكون ترتيب اولوية الوثائق حسب التسلسل التالي:

(أ) إخطار قبول العطاء؛

(ب) العطاء وأي مراسلات أو وثائق تم قبولها قبل توقيع العقد؛

(ج) الشروط الخاصة؛

(د) الشروط العامة؛

(هـ) أي وثائق أخرى مرتبطة بهذا العقد.

١٧- شروط الدفع

سيتم الدفع وفقاً للإجراءات المحدودة في الشروط الخاصة.

١٨- التغيير في نطاق العقد:

١-١٨ يحق للجهة زيادة أو تخفيض كمية الأصناف والخدمات المنصوص عليها في الوثائق بنسبة لا تزيد عن ١٠% من إجمالي قيمة العقد، بعد الإرساء دون أي تغيير في سعر الوحدة أو في الأحكام والشروط الأخرى وبشرط ان تكون بنفس النوعية والمواصفات للأصناف المتعاقد عليها.

١٩- التغليف

١-١٩ يجب أن يلتزم المورد بتغليف السلع بما يضمن عدم إصابتها بأي ضرر أو تلف خلال شحنها إلى مكان التسليم النهائي المنصوص عليه في العقد. كما يجب أن يكون التغليف كافياً دون تحديد لتحمل أي خشونة في المناولة، أو التعرض لدرجات قصوى للحرارة، أو الأمطار، خلال عملية النقل والتخزين.

٢٠- التسليم للسلع

١-٢٠ سيقوم المورد بتسليم السلع وتنفيذ الخدمات المطلوبة خلال الفترة المحددة في الشروط الخاصة بعد إيصالها إلى الأماكن النهائية المحدد من قبل المشتري في الشروط الخاصة؛

٢١- الفحص:

١-٢١ سيقوم المشتري بفحص الاصناف او اختبارها او الاثنتين معا للتحقق من مطابقة الأصناف للمواصفات الفنية والكميات الواردة وله الحق في التعاقد مع شركة مستقلة لإجراء الفحص وذلك على نفقة المورد وذلك بشرط تحديد ذلك في الشروط الخاصة.

٢٢- تعويض الكمية التالفة او المنتهية او الغير مطابقة للمواصفات

١-٢٢ في حالة عدم مطابقة السلع التي تم فحصها او اختبارها للمواصفات الفنية المتفق عليها أو تبين انتهاء مدة صلاحيتها أو ان المدة المتبقية للصلاحية غير كافية أو أنها تالفة أو غير صالحة للاستخدام سيتم رفضها من قبل المشتري ويتحمل المورد مسؤولية استبدالها بأصناف جديدة مطابقة للمواصفات، فإذا لم يستجب المورد لذلك يحق للمشتري تحصيل مصروفات تخزين بواقع ٥% من قيمة الاصناف المرفوضة عن كل اسبوع تأخير بعد الاسبوع الأول ولمدة أقصاها أربعة أسابيع مالم سيتولى المشتري

رفع الموضوع إلى قاضي الأمور المستعجلة لاستئناده في قرار البيع لتلك الأصناف ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للمشتري والمتبقي يودع في المحكمة وعلى المورد مطالبته.

٢٣ - غرامات التأخير

١-٢٣ سيقوم المشتري باحتساب غرامة تأخير على المورد في حالة تأخير التوريد عن المواعيد المحددة في وثائق المناقصة حيث سيتم احتساب غرامة التأخير من قيمة الأصناف التي لم يتم توريدها طبقاً للعد على النحو التالي:

- (أ) ١% من قيمة الاصناف الخاضعة للغرامة عن الاسبوع الأول أو أي جزء منه.
- (ب) ١,٥% من قيمة الاصناف الخاضعة للغرامة عن الاسبوع الثاني أو أي جزء منه.
- (ج) ٢% من قيمة الاصناف الخاضعة للغرامة عن الاسبوع الثالث أو أي جزء منه.
- (د) ٣% من قيمة الاصناف الخاضعة للغرامة عن الاسبوع الرابع أو أي جزء منه.
- (هـ) وإذا تأخر بعد ذلك سيتم احتساب غرامة بنسبة ٤% لكل شهر أو جزء منه وذلك لكل فترة مما تقدم على حدة بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة عن ١٠% من إجمالي قيمة العقد للتوريدات وبما لا تتجاوز مدة التأخير كحد أقصى ثلاثة أشهر.

٢-٢٣ إذا تجاوزت الغرامة النسبة أو الفترة المحددة أعلاه يحق للمشتري إلغاء العقد ومصادرة ضمان الأداء دون الاخلال بحق المشتري من اتخاذ الاجراءات الأخرى المحددة في قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية أو اي قوانين أو لوائح او قرارات اخرى نافذة أو اللجوء للقضاء.

٢٤ - غرامة التأخير في السداد :

سيقوم المشتري باحتساب غرامة سداد لصالح المورد في الحالات التالية:

- (أ) عدم وجود أي ميرر قانوني للتأخير في السداد.
 - (ب) عدم وجود أي نقص في الوثائق أو البيانات المؤيده للدفع.
 - (ج) تجاوز فترة ٩٠ يوماً من تاريخ رفع المستحقات من قبل الجهة المخولة بإدارة العقد و التوقيع عليه دون أي ملاحظات و تعميده من رئيس الجهة.
 - (د) عندما لا يكون المورد أو المقاول أو المتعهد متسبباً في تأخير إجراءات الدفع.
- يتم احتساب غرامة تأخير السداد في الشهر الأول بنسبة ٧,٥% من قيمة المستخلص المتأخر وتحسب على النحو التالي:

- ١% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الأول أو أي جزء منه.
- ١,٥% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الثاني أو أي جزء منه.
- ٢% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الثالث أو أي جزء منه.
- ٣% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الرابع أو أي جزء منه.
- إذا تأخر بعد ذلك يتم احتساب غرامة السداد بنسبة (٤%) لكل شهر أو جزء منه وذلك لكل فترة مما تقدم على حده بحيث لا يتجاوز مجمع الغرامة نسبة (١٠%) من إجمالي

قيمة العقد للتوريدات أو الأشغال أو الخدمات الأخرى وبما لا تتجاوز مدة التأخير كحد أقصى ثلاثة أشهر.

- في حالة ما إذا كانت الجهة هي السبب في التأخير فيجب عليها تمديد فترة تنفيذ العقد بنفس الفترة التي تسببت فيها بالتأخير وإذا كان المقاول أو المورد هو السبب في التأخير فتطبق عليه غرامة التأخير المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

- بالنسبة للعقود ذات التمويل الخارجي فإنه يتم احتساب غرامة التأخير أو السداد وفقاً لشروط الممول وإذا لم تنص هذه الشروط على كيفية احتساب الغرامة فتطبق عليه أحكام القانون وهذه اللائحة.

٢٤- تسوية الخلافات

١-٢٥ سيبذل المشتري والمورد أقصى جهودهما لتسوية أي خلاف قد ينشأ بينهما فيما يتعلق بالعقد أو ينشأ عنه وذلك بطريقة ودية من خلال التفاوض المباشر بغية حل هذا الاشكال وبما ينسجم مع شروط ووثائق المناقصة وإذا تعذر حل هذا الاشكال فسيتم اتخاذ الاجراء المناسب من قبل المشتري تجاه المورد وفقاً لشروط العقد وإذا رأى المورد أن هناك إجحاف أو ضرر في قرار المشتري يحق له اللجوء إلى من هو أعلى منه أو اللجوء إلى القضاء.

٢٥- إنهاء العقد

١-٢٦ مع عدم الاخلال بأي جزاءات أخرى متاحة ومقررة نتيجة للاخلال بالعقد - يحق للجهة إنهاء العقد كله أو جزء منه بموجب اخطار كتابي يوجه إلى المورد بالتقصير في تنفيذ التزاماته وذلك في أي من الحالات التالية:

(أ) إذا أخفق المورد في تسليم كل أو بعض السلع خلال الفترة المحددة في العقد او خلال أي تمديد للمدة المحددة من قبل المشتري؛

(ب) إذا تأكد المشتري أن المورد قد تورط في عمل من اعمال الرشوة أو التديس أو التواطؤ بغرض الحيلولة من وجود المنافسة من اجل الحصول على العقد أو أثناء تنفيذ العقد بطريقة مباشرة او غير مباشرة؛

(ج) اذا اصبح المورد مفلساً أو معسراً وثبت ذلك بحكم قضائي بات.

٢٦- التنازل

١-٢٧ لا يحق للمورد أن يتنازل كلياً عن العقد أو تحويله إلى أي مورد آخر أو أي جهة أخرى.

٢٧- مقاطعة اسرائيل

١-٢٨ يلتزم المورد وجميع من يستخدمون في تنفيذ التوريدات والخدمات المكملة وصيانتها بالامتناع عن التعامل مع دولة اسرائيل وأن لا يستورد منها بشكل مباشر وغير مباشر وإذا ما تيقن المشتري في اي وقت خلال مدة نفاذ العقد بأن المورد خالف احكام هذا البند فإن له الحق في انتهاء العقد ومطالبة المورد بالتعويض عن الاضرار الناجمة عن هذا الانتهاء، وفي هذه الحالة يحق للمشتري مصادرة ضمان الأداء وأي مستحقات أخرى لدى المشتري أو أي جهة حكومي أو وحدة ادارية أخرى.

(القسم الثالث)
الشروط الخاصة للمناقصة

اسم المشتري: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

اسم المشروع: توريد وتركيب ٥٠٠ كرسي أبو ثلاثة مقعد.

اسم المناقصة: توريد وتركيب ٥٠٠ كرسي أبو ثلاثة مقعد .

رقم المناقصة: (١) لعام ٢٠١٠ م .

نظام المناقصة من عدد (عدد/عدة عقود) : عقد واحد .

عنوان المشتري

جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

المدينة: المكلا.

المديرية : المكلا.

القرية : فوه.

الشارع: الإنشاءات سابقا - الشارع العام.

الحي: الإنشاءات سابقا

رقم المبنى: مبنى ديوان رئاسة الجامعة

التلفون: ٣٦٠٨٦٣

الفاكس: ٣٦٠٨٦٤

البريد الإلكتروني: HADHRAMOUT_UNIV@Y.NET.YE

صندوق البريد: ٥٠٥١١ - ٥٠٥١٢

البند (١-١) من الشروط العامة : وصف العمل المطلوب تنفيذه

توريد وتركيب كرسي أبو ثلاثة مقاعد محلي الصنع

م	اسم الصنف أو البند	الوحدة	المواصفات	الكمية المطلوبة
١	كرسي أبو ثلاثة مقعد محلي الصنع	كرسي	<p>كراسي ثابتة ٣×١ طول الكرسي ١٨٠سم مقعد وظهر ويد متحركة للكتابة مقاس خشب المقعد ٤٥×٤٠ سم مقاس الظهر ٣٠×٤٠ سم مقاس يد الكتابة المتحركة ٥٠×٢٢ سم جميع أعمال الخشب مصنوع من كندر MDF ملامين سمك ١٨ ملي جميع أحرف الخشب تكون مدهونة ومصنفة جيداً.</p> <p>حديد القاعدة المثبتة على الأرض ٤×٤سم حديد العمود المثبت على القاعدة مواسير ٢ هـ سماكة ١,٥ ملي</p> <p>حديد القاعدة الحامل للكرسي عدد ٢ مواسير ٢ هـ سماكة ١,٥ ملي</p> <p>الحديد الذي يربط الخشب بالقاعدة مواسير ١/٢ هـ سماكة ١,٢ ملي</p> <p>يجب أن تكون جميع المواسير مدهونة بالدهان الأسود وعمل أغطية بلاستيكية على حواف الأجزاء الحديدية</p> <p>كل ثلاثة كراسي على قاعدة واحدة تثبت على أرضية القاعات الدراسية بأبواب وخوابير طول ٥سم</p>	٥٠٠

البند (١-١) من الشروط العامة: مصدر التمويل : حكومي

البند (١-٦) من الشروط العامة: لغة العطاء الإضافية : لا توجد

البند (٢-٦) من الشروط العامة: الفترة المسموحة للاستفسار :

خلال فترة البيع

البند (٣-٦) من الشروط العامة: السماح بالتقدم كمجموعات : غير مسموح

البند (٤-٦/و) من الشروط العامة: العينات : تقدم عينة كرسي واحد

البند (٤-٦/ز) من الشروط العامة: الكتالوجات : غير مطلوبة

البند (٤-٦/ح) من الشروط العامة: الرسومات : غير مطلوبة

البند (٥-٦/د) من الشروط العامة: مكان تسليم العطاءات

إدارة المشتريات والمخازن - مبنى رئاسة جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا - فوه - الإنشاءات سابقا

البند (٦-٦) من الشروط العامة: آخر موعد لتقديم العطاءات :

١٣ / ٣ / ٢٠١٠ م

البند (٧) من الشروط العامة: ضمان العطاء :

بحسب ما ورد في الشروط العامة وإعلان المناقصة

البند (٩) من الشروط العامة: آخر موعد لتقديم العطاءات وفتح المظاريف ومكان الفتح

الساعة: الحادية عشر

اليوم : السبت

التاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠١٠ م

مكان تسليم مظاريف العطاءات إدارة المشتريات والمخازن - مبنى رئاسة الجامعة

مكان فتح المظاريف : مكتب رئيس الجامعة

البند (١٣-٣) من الشروط العامة: خدمات ما بعد البيع

البند (١٣-٢) من الشروط العامة: فترة ضمان الجودة :

سنة واحدة من تاريخ التوريد

البند (١٥) عنوان إرسال الاستمارات: إدارة المخازن والمشتريات - مبنى رئاسة الجامعة - فوه - الإنشاءات سابقا

البند (١٧-٢) من الشروط العامة: الدفع

الدفعة المقدمة : لا توجد

كيفية الدفع للمورد : يتم الدفع بواقع ١٠٠ % من قيمة العقد و ذلك بعد استكمال الفحص و الاستلام

دون أي تحفظات أو ملاحظات

البند (٢٠) من الشروط العامة: فترة ومكان التوريد:

فترة التوريد: شهرين من تاريخ توقيع الاتفاقية

مكان التسليم(التوريد):

إدارة المشتريات والمخازن - مبنى رئاسة الجامعة

البند (٢١) من الشروط العامة: الفحص

تقوم لجنة الفحص والإستلام بإجراء أعمال الفحص والإستلام للمقاعد ومطابقتها للمواصفات الفنية

والكميات وعلى المورد إحضار العمال اللازمين لفتح الطرود بمخازن الجامعة.

البيانات (عنوان المورد) التي يجب تعبئتها من قبل المورد المشارك في المناقصة

.....	- (الاسم التجاري للمتقدم) أو اسم المورد
.....	- عنوان المتقدم (المورد)
.....	- مقر المورد.
.....	- تلفون
.....	- فاكس
.....	- بريد الكتروني
.....	- ص . ب
.....	- تلفون سيار
.....	- اسم المخول بالتوقيع كاملا على الاحطارات والعقد
.....	- أي بيانات اخرى يرى المشتري طلبها من قبل المورد (تحدد).

توقيع المورد / المخول رسمياً بالتوقيع

.....: الأسم
.....: الصفة
.....: التوقيع
.....: الختم الرسمي:

القسم الرابع

جدول المتطلبات (المستلزمات)

[يجب على المشتري إعداد جدول المتطلبات بعناية ودقة كاملة واعتباره كجزء من وثائق العقد]

يتكون جدول المتطلبات من التالي:

١ . جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد ومكان التوريد.

٢ . جدول يبين قائمة بالخدمات التابعة (المكملة).

٣ . المواصفات الفنية.

٤ . جداول الأسعار.

٥ . الرسومات (بحسب انطباق الحالة).

- يجب أن يحدد جدول المتطلبات بوضوح إذا كانت العطاءات الجزئية أو المجموعات مسموح بها أم لا، وأن توضح

بالتفصيل كيفية تقييم المجموعات.

- جدول يبين قائمة بالسلع ومواعيد وأماكن التوريد

الصفة	وصف السلع	الكمية	نوع الوحدة	مدة التسليم بالأسابيع/الشهور	الموقع النهائي للتسليم
كرسي أبو ثلاثة مقعد	كراسي ثابتة ٣×١ طول الكرسي ١٨٠سم مقعد وظهر ويد متحركة للكتابة مقاس خشب المقعد ٤٥×٤٠ سم مقاس الظهر ٤٠×٣٠ سم مقاس يد الكتابة المتحركة ٥٠×٢٢ سم جميع أعمال الخشب مصنوع من كتر MDF ملامين سمك ١٨ ملي جميع أحرف الخشب تكون مدهونة ومصنفة جيداً. حديد القاعدة المثبتة على الأرض ٤×٤سم حديد العمود المثبت على القاعدة مواسير ٢ هـ سماكة ١,٥ ملي حديد القاعدة الحامل للكرسي عدد ٢ مواسير ٢ هـ سماكة ١,٥ ملي الحديد الذي يربط الخشب بالقاعدة مواسير 1/2 هـ سماكة ١,٢ ملي يجب أن تكون جميع المواسير مدهونة بالدهان الأسود وعمل أغطية بلاستيكية على حواف الأجزاء الحديدية كل ثلاثة كراسي على قاعدة واحدة تثبت على أرضية القاعات الدراسية بأبواب وخوابير طول ٥سم	كرسي	كرسي	شهرين	إدارة المشتريات والمخازن - مبنى رئاسة الجامعة - الأنشاءات - فوه

- تبدأ فترة التوريد من تاريخ توقيع العقد.

٢- جدول يبين قائمة بالخدمات التابعة (المكاملة) المطلوب تنفيذها

الصنف	وصف الخدمات	الكمية	الوحدة	الموقع أو مكان تقديم الخدمات	تاريخ استكمال الخدمات المطلوبة
كرسي	توريد وتركيب جميع الكراسي وتركيبها في الوقت والأماكن التي تحددها الجامعة	٥٠٠	كرسي	الأماكن التي تحددها الجامعة فيما بعد	

المواصفات الفنية

المواصفات	أسم الصنف	م
<p>كراسي ثابتة ٣×١ طول الكرسي ١٨٠سم</p> <p>مقعد وظهر ويد متحركة للكتابة مقاس خشب المقعد ٤٥×٤٠ سم مقاس الظهر ٤٠×٣٠ سم مقاس يد الكتابة المتحركة ٥٠×٢٢ سم جميع أعمال الخشب مصنوع من كنتر MDF ملامين سمك ١٨ ملي جميع أحرف الخشب تكون مدهونة ومصنفة جيداً.</p> <p>حديد القاعدة المثبتة على الأرض ٤×٤سم حديد العمود المثبت على القاعدة مواسير ٢ هـ سماكة ١,٥ ملي</p> <p>حديد القاعدة الحامل للكرسي عدد ٢ مواسير ٢ هـ سماكة ١,٥ ملي</p> <p>الحديد الذي يربط الخشب بالقاعدة مواسير 1/2 هـ سماكة ١,٢ ملي</p> <p>يجب أن تكون جميع المواسير مدهونة بالدهان الأسود وعمل أغطية بلاستيكية على حواف الأجزاء الحديدية</p> <p>كل ثلاثة كراسي على قاعدة واحدة تثبت على أرضية القاعات الدراسية بأبواب وخوابير طول ٥سم</p>	<p>كرسي أبو ثلاثة مقعد</p>	<p>١</p>

نموذج نمطي جدول الأصناف والأسعار

اسم صاحب العطاء: _____

اسم المناقصة: _____ رقم المناقصة () لسنة

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
إجمالي السعر لكل صنف	ضرائب المبيعات وغيرها المستحقة في حالة إرساء العقد	سعر الوحدة لكل صنف في المكان النهائي، وسعر الوحدة للخدمات التابعة الأخرى	إجمالي السعر "تسليم المصنع" لكل صنف (العمود ٥×٤)	تكلفة العمالة المحلية والمواد الخام والمكونات	سعر الوحدة تسليم المصنع لكل صنف	الكمية	بلد المنشأ	الوصف	الصنف

توقيع صاحب العطاء أو المخول بالتوقيع

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

جدول أسعار السلع المعروضة من الخارج

اسم صاحب العطاء: _____

اسم المناقصة: _____ رقم المناقصة () لسنة

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
اجمالي السعر لكل صنف	سعر الوحدة للتسليم الداخلي حتى الموقع النهائي، وسعر الوحدة للخدمات التابعة الأخرى	إجمالي السعر "سيف" أو "سيب" كل صنف (العمود ٦×٤)	سعر الوحدة "سيف" ميناء الوصول (يحدد الميناء) أو "سيب" المكان المحدد (يحدد نقطة الحدود أو المكان)	سعر الوحدة "قوب" أو "السعر يشمل التسليم إلى وسيلة الشحن في بلد المنشأ" ميناء التحميل (يحدد الميناء أو المكان)	الكمية	بلد المنشأ	الوصف	الصنف

توقيع صاحب العطاء أو المخول بالتوقيع

..... الاسم:

..... الصفة:

..... التوقيع:

القسم الخامس

النماذج

- ١- نموذج تقديم العطاء
- ٢- نموذج ضمان العطاء
- ٣- نموذج ضمان الأداء (حسن التنفيذ)
- ٤- نموذج تفويض المصنع
- ٥- نموذج ضمان الجودة
- ٦- نموذج اخطار قبول العطاء
- ٧- نموذج العقد

نموذج تقديم العطاء

التاريخ : _____

رقم : _____

الأخ/ الأخوة: [اسم المشتري].....

بعد فحص وثائق المناقصة بما في ذلك النماذج والتي نقر باستلامها وفحصها كاملة، نحن الموقعون أدناه، نؤكد التزامنا بتوريد وتسليم [وصف للسلع والخدمات المطلوبة]

طبقاً لوثائق المناقصة بإجمالي مبلغ بالأرقام [.....] بالحروف [.....] شاملاً جميع الرسوم الجمركية والضرائب والنقل والتأمين وأي رسوم أخرى محددة في الشروط، أو أي مبالغ أخرى تحدد بموجب جدول الأسعار المرفق مع هذا والذي يعتبر جزء من هذا العطاء .

ونتعهد في حالة قبول عطائنا بتوريد/توريد وتركيب وتشغيل المواد المطلوبة وفقاً للمواعيد المحددة في الشروط وجدول المتطلبات (المستلزمات)

و في حال قبول عطائنا نلتزم بتقديم ضمان الأداء (حسن التنفيذ) طبقاً لصيغة الضمان المرفقة بالوثائق وبالمبلغ والفترة المحددة في وثائق المناقصة ..

كما نؤكد لكم التزامنا بالتنفيذ طبقاً للتعليمات والشروط وجدول المتطلبات المحددة في هذه المناقصة وعطائنا المقدم خلال مدة سريان العطاء المحددة بـ(.....) يوم من آخر موعد لتسليم العطاءات وفتح المظاريف، ويستمر العطاء ملزماً لنا بحيث يمكن قبوله في أي وقت قبل انقضاء مدة السريان.

وفيما يلي بيان بالعمولات المطلوب منا دفعها فيما يتعلق بهذا العطاء وبتنفيذه في حالة ارساء المناقصة علينا:

اسم وعنوان الوكيل	المبلغ والعملة	الغرض من العمولة
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____

(إن لم تدفع مثل هذه المبالغ فتكتب كلمة لا يوجد)

وإلى أن يتم إعداد وتوقيع عقد رسمي، يعتبر هذا العطاء، مع قبولكم الكتابي له والأخطار المرسل منكم بإرساء المناقصة، عقداً ملزماً فيما بيننا.

تحريراً في _____ يوم _____ ، _____ ٢٠

اسم المخول بالتوقيع والصفة: _____

الختم:

نموذج ضمان العطاء

الأخ/ الأخوة: (يذكر اسم المشتري):

العنوان:

اسم المناقصة : رقم المناقصة () لسنة..... م

طبقاً للشروط الواردة في البند رقم (٧) من التعليمات للمشاركين في المناقصة والذي ينص على تقديم ضمان العطاء من قبل المورد (حدد اسم المورد) بمبلغ (حدد مبلغ الضمان).

نحن (يذكر اسم البنك الضامن) _____ (طبقاً للتعليمات) نوافق

على تقديم ضماناً مطلقاً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بصفتنا ملتزمين رئيسيين وليس مجرد كفلاء - على أن ندفع إليكم (يذكر اسم المشتري)

مبلغ وقدره (بالأرقام)

(بالحروف)..... عند أول مطالبة رسمية

من قبلكم بدون أي تحفظات أو اعتراض من جانبنا،

ويعتبر هذا الضمان ساري المفعول لمدة (.....) يوم يبدأ من تاريخ / / م.

إمضاء وختم:

_____ اسم البنك:

_____ العنوان:

_____ التاريخ:

نموذج ضمان الأداء (حسن التنفيذ)

الأخ/ الأخوة: (يذكر اسم المشتري):

العنوان:

اسم العقد: رقم العقد () لسنة..... م.

طبقاً للشروط الواردة في البند رقم (١٢) من الشروط العامة والذي ينص على تقديم ضمان أداء من قبل المورد بمبلغ (حدد المبلغ).

نحن (يذكر اسم البنك) _____ نوافق على أن نضمن (طبقاً للشروط العامة) [يذكر اسم المورد] ضماناً مطلقاً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بصفتنا ملتزمين رئيسيين وليس مجرد كفلاء - على أن ندفع إليكم (يذكر اسم المشتري) _____ مبلغ وقدره (بالأرقام) (بالحروف)..... عند أول مطالبة رسمية من قبلكم بدون أي تحفظات أو اعتراض من جانبنا.

وبالإضافة إلى ذلك فنحن نوافق على أن أي تغيير أو إضافة أو أي تعديل في بنود العقد أو في الأعمال موضوع العقد أو تغيير أي من مستندات العقد والتي يمكن أن يكون (يذكر اسم المشتري) _____ قد اتفق عليها مع المورد لن يخلي مسئوليتنا أو يعفيانا من أي مسئولية تترتب على هذا الضمان، ونحن هنا نتنازل عن إبلاغنا بأي من هذه التغييرات أو الإضافات أو التعديلات.

ويسري هذا الضمان من تاريخ / / م، وحتى انتهاء

إمضاء وختم: _____

اسم البنك: _____

العنوان: _____

التاريخ: _____

نموذج تفويض المصنع

الأخ/ الأخوة: (يذكر اسم المشتري)

حيث أن (يذكر اسم المصنع), وهو جهة تصنيع راسخة وذات سمعة
طيبة في تصنيع (يذكر اسم أو وصف السلع التي يقوم بتصنيعها)

ومصانعه تقع في (يذكر عنوان المصنع)

نفوض نحن (يذكر اسم المصنع) بموجب هذا
(يذكر اسم وعنوان الوكيل أو اسم وعنوان الشخص المفوض بتقديم العطاء)

لتقديم هذا العطاء، والتفاوض والتوقيع على العقد معكم على أساس وثائق العطاء المقدمة منّا لتوريد / توريد
وتركيب وتشغيل السلع التي سنقوم بتصنيعها وتوريدها إليكم.
ونقدم بموجب هذا التفويض الضمان الكامل والكفالة المطلوبة لكم طبقاً لشروط ووثائق المناقصة.

توقيع باسم، ونياية عن الصانع]

ملحوظة: ينبغي أن يحمل خطاب التفويض هذا في مقدمته اسم المصنع وعنوانه، وينبغي توقيعه من شخص
مختص لديه توكيل ملزم للمصنع. كما يجب على مقدم العطاء تقديمه من ضمن وثائق العطاء.

نموذج ضمان الجودة

نحن

نكفل جميع صناعاتنا وأجهزتنا لمدة من تاريخ الفحص والاستلام الابتدائي ونقوم بتصليح أو تغيير أي قطعة في الجهاز خلال مدة هذه الضمانة إذا كان العطب ناتج عن أخطاء مصنعية أو معدنية متعلقة بقطع الجهاز ومعدنها وذلك بدون مقابل.

أما الأخطاء التي لا تجري عليها الضمانة فهي استخدام الجهاز بخلاف التعليمات الخاصة بالاستخدام والكسر والإتلاف وأيضا القطع المتعلقة للتآكل من كثرة الاستعمال.

يصبح الضمان لاغيا إذا قام بالإصلاح أشخاص غير مخولين بذلك أو إذا لم تستعمل القطع الأصلية لقطع الغيار المصنوعة لدى الشركة.

(التوقيع والختم من قبل المخول بذلك من قبل الشركة المصنعة أو الوكيل الرسمي لها)

نموذج إخطار قبول العطاء

التاريخ / /

إلى ----- (اسم المورد و عنوانه)

نخطرکم أن المناقصة رقم () لعام م بشأن بتوريد/ توريد وتركيب وتشغيل -----

قد أرسيت عليكم بموجب عطاؤكم المقدم في هذه المناقصة المؤرخ / / . بإجمالي مبلغ وقدره بالأرقام
(.....) وبالحروف [.....] بالريال اليمني.

وعليكم سرعة تقديم ضمان الاداء بنسبة % من قيمة العطاء بمبلغ (.....) خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ استلامكم لهذا الاخطار. وفقا لصيغة الضمان المرفقة بوثائق المناقصة غير مشروطة باسمنا
سارية المفعول حتى انتهاء اجراءات الفحص والاستلام الابتدائي تاريخ / / .

في حالة تأخرکم عن الحضور لتوقيع العقد أو تقديم ضمان الأداء خلال المدة المحددة أعلاه سيؤدي الى الغاء ارساء
المناقصة عليكم ومصادرة ضمان العطاء.

رئيس الجهة

مدير عام الشؤون المالية
أو المسئول المالي

مدير المشتريات والمخازن
أو رئيس قسم المشتريات

التوقيع

التوقيع

التوقيع

نموذج العقد

أنه في يوم الموافق / / م تم توقيع عقد الاتفاق بين كل من :-

المشتري جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ويمثلها الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن محمد بامطرف
ووظيفته: رئيس الجامعة ويشار إليه في هذا العقد بالطرف الأول.

وبين المورد ويمثلها الأخ/

ووظيفته: ويشار اليه في هذا العقد بالطرف الثاني.

وفقاً للتالي:

بند (١) : توريد وتركيب: ٥٠٠ كرسي أبو ثلاث مقعد في الوقت الأماكن التي تحددها الجامعة بحسب المواصفات الفنية المطلوبة طبقاً للشروط وجدول المتطلبات المحددة في وثائق المناقصة رقم (١) لسنة ٢٠١٠ م، والمحددة من قبل الطرف الأول وقبلها الطرف الثاني وتعتبر جزء من هذا العقد.

بند (٢) قيمة العقد مبلغ وقدره (بالأرقام) فقط (بالحروف)

بند (٣): طريقة السداد (الدفع) وفقاً لها هو محدد في الشروط الخاصة.

بند (٤) : مدة التوريد أو التنفيذ: (شهر ين)

- التاريخ المتفق عليه لبدء التوريد / / م.

- التاريخ المحدد لانتهاء التوريد / / م.

بند (٥) : تعتبر الوثائق التالية هي جزء لا يتجزأ من العقد:

١ . اخطار قبول العطاء؛

٢ . العطاء وأي مراسلات او وثائق تم قبولها قبل توقيع العقد؛

٣ . الشروط الخاصة؛

٤ . الشروط العامة؛

بند (٦) : لا يحق للمورد أن يتنازل كلياً عن العقد أو تحويله إلى أي مورد آخر أو أي جهة أخرى كما لا يحق له التنازل أو تحويل جزء من العقد أو بنوده إلا بموافقة المشتري وبما لا يتجاوز ١٠% من قيمة العقد ويكون المتنازل والمتنازل اليه مسئولين مسئولية كاملة عن جميع الأخطاء او الإهمال او أية اخلال ببنود العقد من قبل المتنازل اليه.

بند (٧) : يجوز للطرف الأول شراء الاصناف التي لم يرقم الطرف الثاني بتوريدها أو الاصناف المرفوضة والغير مطابقة للمواصفات من شخص آخر وعلى حسابيه وبأي طريقة كانت ويتحمل الطرف الثاني ما ينتج عن ذلك من زيادة في الاسعار مضافاً إلى ذلك ما يستحق من غرامات التأخير عن التوريد في المواعيد المحددة بهذا العقد.

بند (٨) : يتم اىصال وتسليم المقاعد وتركيبها في الأماكن النهائية المحددة في الشروط الخاصة كما يجب أن يلتزم الطرف الثاني بتسليم المواد المتعاقد عليها في المواعيد الموضحة بهذا العقد خالصة من جميع المصروفات والرسوم وغيرها ومطابقة للمواصفات المتعاقد عليها من ناحية العد والوزن أو خصائصها الكيميائية والفيزيائية ومن تاريخ الصلاحية أو المقاس ومطابقة للعينات المعتمدة كما يتعهد بسحب الاصناف المرفوضة خلال اسبوع واحد من تاريخ اخطاره بذلك كما يلتزم الطرف الثاني بإحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى مخازن الجهة (حدد المكان).

بند (٩) : أ- يحق للطرف الأول طلب زيادة كمية الأصناف المتعاقد عليها أو تخفيضها في حدود ١٠% من قيمة العقد وبنفس اسعار هذا العقد دون أن يكون للطرف الثاني الحق في الاعتراض أو المطالبة بأي تعويض بسبب هذه الزيادة أو هذا النقص.

ب- مدة ضمان الأداء (حسن التنفيذ) [عام كامل] من تاريخ استلام المواد وفحصها وأنها مطابقة للمواصفات ويكون الطرف الثاني مسؤولاً أثناء مدة الضمان الموضحة بهذا العقد عن صلاحيتها ويلتزم بإصلاح أي خلل أو عيب يظهر خلال تلك المدة وعلى حسابه الخاص وفي حالة التأخير يحق للطرف الأول القيام بعملية الإصلاح على حساب الطرف الثاني وتحت مسؤوليته.

ج- يجب على الطرف الثاني الالتزام الكامل بفترة ضمان الجودة المحددة بـ سنة كاملة

بند (١٠) : يعتبر هذا العقد خاضعاً لأحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية ووثائق المناقصة.

بند (١١) : تعتبر وزارة المالية هي الجهة المختصة بالنظر فيما قد يحدث من خلاف بين الطرفين في تفسير أي بند من بنود هذا العقد أو مكملاته.

بند (١٢) : حرر هذا العقد من أصل وخمس صور سلمت منها صورة :

الطرف الثاني	الطرف الأول
الإسم:	الإسم:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ: / /	التاريخ: / /
ختم المورد	ختم الجهة